الفَصلُ الثَّالث

تفســـير غريب الموطأ

أولاً: اسمُ الكتاب

يُذكرُ لابن حَبيبٍ ـ رحمه الله ـ من الكتب في موضوع كتابنا هـٰذا الكُتُبِ التَّالية: «شرحُ المُوَطَّأ» و«تَفْسِيْرُ المُوَطَّأ» و«شرحُ جامع المُوطَّأ» و«غَريب الحَديث» وهـٰذه كلُّها ـ كما تَرَىٰ ـ موضُوعها واحدٌ، وهي في مَضمونها متقاربةُ المقصودِ، وليس لدينا الأدلَّة أو النُّصوص الثَّابتةُ التي تَدُلُّ علىٰ اختلاف هـٰذه المؤلَّفات بعضها عن بعضٍ في طريقة تأليفها، أو في اختلافِ منهج المؤلِّف في كلِّ كتابٍ منها؛ لذٰلك لا أدري ـ علىٰ التَّحقيق ـ ما موقعُ كتابنا هـٰذا بين هـٰذه التآليف؟ أهو أحدُها؟ أو يختلف عنها تماماً، فيكون حَبَّةً في سِلْكِ هـٰذا النظام؟

هـٰذه أسئلةٌ تَرِدُ علىٰ الذِّهن، وتَحتاجُ إلىٰ الجوابِ.

أقولُ ـ وعلىٰ اللهِ أَعْتَمِدُ ـ: يجبُ أن نَستبعدَ في الحسبان «غريب الحديث»، فهو يدلُّ بعنوانه المتميز الشَّامل علىٰ أنه كتابٌ مُستقلٌّ؛ لأنه في غَريب الحَديثِ عامَّةً، وغيرُ مُستنكرٍ أن يؤلِّفَ ابنُ حَبيبٍ كتاباً في هـٰذا الموضوع، ثم يؤلِّف كتاباً في غريب «الموطَّأ» ولا تعارضَ في هـٰذا؛ لاختلافِ الجهةِ والهَدَفِ. وكذٰلك يَحسُنُ بنا أنْ نَستبعدَ في الحسبان «شَرْحَ جامع المُوَطَّأ»، فهـٰذا أيضاً ـ وإن كان علىٰ «المُوَطَّأ» ـ فهو يأخذ منحىً مغايراً في تأليفه ـ فيما يظهر ـ لموضوع كتابنا. فـ «تَفْسير المُوَطَّأ» و«شرحُ المُوَطَّأ»

وكتابنا هٰـذا الذي سميناه «تفسير غريب الموطأ» هٰـذه الثَّلاثة ـ فيما أظنُّ ـ ثلاثةُ أسماءٍ لمُسمًّى واحدٍ، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، فإن شئت فقل: «تفسير الموطأ» أو «شرح الموطأ» أو «تفسير غريب الموطأ» فالتَّفسير شَرْحٌ، وتفسيرُ الغَريب شَرحٌ أيضاً، والشَّرحُ تفسيرٌ. ونَصُّ كلام ابن خَيرٍ الإشبيليِّ ـ رحمه الله ـ في «فهرسته»[1] والقاضي عياض في «ترتيب المدارك»[2] صريحٌ وواضحٌ أنَّ لابن حَبيْبٍ كتاباً في «غريب الحَديثِ» وآخر[3] في «شرح الموطَّأ أو تفسيره» وثالث «شرح جامع المُوَطَّأ» قال ابن خيرٍ: «كتابُ (شرح الحديث) لعبدالملك بن حَبيْبٍ ـ رحمه الله ـ حدَّثني به الشيخُ أبومحمد بن عَتَّابٍ ـ رحمه الله ـ إجازةً عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، قال: حدَّثني أبوأيُّوبَ سُليمان بن خلف بن غمرون، عن أبي الحسن عليِّ بن معاذِ بن أبي شَيْبَةَ الرُّعَيْنيِّ البَجَّانِيِّ، عن سَعيدِ بن فَلْحُون، عن يوسف بن يَحيىٰ المَغَامِيِّ، عن عبدالملك بن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ وهو عشرةُ أجزاء، الأوَّل «شرحُ الموطأ» والثَّاني: «شرح جامع المُوَطَّأ» والجزء الثَّالثُ ابتدأ فيه شرح حديث النبيِّ عليه السَّلام[4] وأخذ كُتُبَ أبي عُبَيْدٍ... وختم الشَّرح وهو العاشرُ منها بكتاب سَمَّاه: (طبقات العُلماء)... ذكر هٰـذا كلّه أبوعبدِالله محمد بن عَتَّابٍ رحمه الله». وفي ترتيب

---

(١) فهرست ابن خير: ٢٠٢.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٧.

(٣) سماه ابن خير «شرح الموطأ» وفي تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: ٢٧٠، والديباج المذهب: ٢/ ٨، والوافي بالوفيات: ١٩/ ١٥٨ وغيرها «تفسير الموطأ».

(٤) لعلَّ هٰـذا هو المقصود بـ«غريب الحديث» المذكور في مؤلفات ابن حَبيبٍ.

المدارك للقاضي عياض ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر مؤلفاته قال[1]: «قال بعضهم: قسَّم ابنُ الفَرَضِيِّ هٰذه الكُتُب، وهٰذه الأسماء، وهي كلُّها يجمعها كتابٌ واحدٌ لابنِ حَبِيْبٍ؛ إنَّما ألَّفَ كتابه علىٰ عشرةِ أجزاء الأول «تفسيرُ المُوَطَّأ» حاشا الجامع، والثاني «شرح الجامع» والثَّالث والرَّابع والخامس في حَدِيْثِ النَّبِيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين، وكتاب «مصابيح الهدىٰ» جزءٌ منها وذكر فيه من الصَّحابة والتَّابعين، والعاشر «طبقات الفقهاء» وتحامل في هٰذا الشَّرح علىٰ أبي عُبَيْدٍ...». وبهٰذا يُعرف أنَّ (تَفسيرَ المُوَطَّأ) هو نفسُهُ «شرح المُوَطَّأ» لأنَّهما لم يَذْكُرا غَيره وفرَّقا بينه وبين «شَرحِ جَامعِ المُوَطَّأ». واخترتُ له اسم «تفسير غريب الموطأ» وقد اجتهدت في اختيار هٰذه التَّسمية، وسَوَّغ لي هٰذا الاختيار أنَّ النُّسخةَ مبتورةُ الأول سَقَطَت منها ورقةٌ واحدةٌ فيما أظنُّ، إلىٰ جانب ورقة العنوان أيضاً، مما جَعَلَ للاجتهادِ مَجَالاً في هٰذا، وحيثُ أنَّ كُتُبَ التَّراجِمِ لا تلتَزِمُ التزاماً كاملاً في نَقْلِ عنوانات الكتب رأيت أَنْ أختارَ العُنوان المُناسبَ لمادَّة الكِتابِ ومَضمُونِهِ، هٰذا من جهةٍ، ومن جِهَةٍ أخرىٰ فإنَّ المُؤَلِّفَ ـ رحمه الله ـ اختارَ هٰذه العبارة في شرح أبواب الكتاب فقال: «هٰذا شرح غريب كتاب الحج) و(غريب كتاب الجهاد)... وغيرهما وإن كان لا يلتزم بذٰلك التزاماً كاملاً، لكنِّي عَزَوْتُ سُقُوط بعضِ هٰذه العُنوانات إلىٰ سَهْوِ النُّساخ، ووجود مثل هٰذه العنوانات ربَّما أَعْطَىٰ دلالةً قويَّةً لصحةِ وحسنِ هٰذا الاختيارِ إن شاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/١٢٧.

ثانياً: نسبته إلىٰ المؤلِّف:

اعتَادَ المُحَقِّقون أن يَعقِدُوا مبحثاً لإثباتِ نسبة الكتاب إلىٰ مؤلِّفه وخاصَّةً إذا كان هناك شكوكٌ تدورُ حولَ هـٰذه النِّسبةِ، أمَّا إذا كانت النِّسبةُ صحيحةً لاشك فيها فلا يلزم مثل ذٰلك، وكتابُ ابن حَبِيْبٍ هـٰذا ثابتُ النِّسبةِ إليه يكتَنِفُهُ التَّوثيقُ من جميع جَوانبه. لكنِّي رأيتُ في كتابٍ صَدَرَ عن مكتبة الملك فهد سنة ١٤١٦هـ بعنوان (مُعْجَم مؤلِّفي مخطوطات مكتبة الحرم المَكِّيِّ الشَّريفِ) ص: ٧٠ وذكر الكتابَ ونَسَبَهُ إلىٰ أحمد بن عُمر (؟) [عمران] بن سلامة الأخفش ورأيتُ أن أُصحِّحَ هـٰذه النِّسبة، وأُبين أن ما ذكره خَطَأٌ ظاهرٌ، فيظهرُ أنَّه لمَّا رأىٰ في كشف الظُّنُون أو غيره أنَّ أحمد بن عمران بن سَلامة الأخفش شَرَحَ غَرِيْبَ «المُوطَّأ» ظنَّ أنَّه هـٰذا الكتاب، دُون رَوِيَّةٍ ونَظَرٍ؛ ولذا أخطأ في أحمد بن عمران فقال: أحمد بن عُمر؟! وهـٰذا خطأٌ آخر.

والأدلة علىٰ صحَّةِ نسبته إلىٰ ابن حَبِيْبٍ أمورٌ منها:

١ـ أنَّ راويَ الكتابِ قال في رُؤُوسِ الفقرات في السُّؤال والجوابِ: (سألنا عبدَالملك بن حَبِيْبٍ) و(قال عبدُالملك بن حَبِيْبٍ) وكذٰلك في مواضع أخرىٰ عندما يطول به الحديث، أو يريد أن يُقرِّرَ شيئاً ما يَقُولُ أيضاً: (قال عبدالملك).

٢ـ أنَّ المؤلِّفَ ـ رحمه الله ـ أسندَ إلىٰ شُيُوخه رواياتٍ مختلفةً منهم: مُطرِّفُ بن عبدالله، وأصبغُ بن الفَرج، وابنُ أبي أُوَيْسٍ، وأسدُ بن مُوسىٰ، وإبراهيمُ بنُ المُنذر الحِزَامي، وابنُ الماجشون، وعَبدُالله بن موسىٰ، وعُبَيْدُالله بن موسىٰ، وصَعْصَعَةُ بن سَلاَّمٍ، وعبدُالله بن عبدالحَكَمِ وحَبيبُ بن أبي حَبيبٍ كاتبُ مالكٍ ـ رحمه الله ـ وغَيرهم، وقد تكرر أسماء هـٰؤلاء الشُّيوخ في

مؤلفاتِه الأُخرىٰ مما يدلُّ علىٰ اتحادِ المنهج، ومن ثَمَّ اتحاد المُؤلِّف.

٣ـ أنَّ المؤلِّفَ أَحال في هـٰذاالكتاب علىٰ كتابه المشهور «واضحةِ السُّنن...»

وهـٰذا دليلٌ قَطْعِيٌّ علىٰ صِحَّةِ نسبة الكتاب إليه.

٤ـ نقلَ كثيرٌ من العُلماء في مؤلَّفاتهم عن ابن حَبِيْبٍ، وبعضهم يصرِّح بنقله عن «تفسير المُوطَّأ» أمثال أبي الوليد الباجِيِّ، وأبي عُمر بن عبدالبَرِّ، وأبي محمدٍ اليَفْرنيِّ وغيرهم كثير، وأجدُ النُّصوص في كتابنا هـٰذا بألفاظِهَا.

٥ـ ليس ثَمَّةَ في داخل الكتاب ما يُعارِضُ هـٰذه النِّسبة، فصحَّ بهـٰذه جميعاً أنَّه له وأنَّ النِّسبةَ صَحِيْحَةٌ لا لبسَ فيها. والله تعالىٰ أعلم.

ثالثاً: طريقة تأليفه ومَنهج المؤلِّفِ فيه:

يشتمل الكتاب علىٰ مسائل مشكلة من «المُوطَّأ» ابتدأها المؤلِّف من بداية «المُوَطَّأ» إلىٰ نهايته؛ أي: من كتاب (وقوت الصَّلاة) إلىٰ كتاب (أسماء النَّبيِّ ﷺ) وهو آخِرُ «المُوَطَّأ»، والتزمَ فيه روايةَ يَحيىٰ بن يَحيىٰ اللَّيْثيِّ ـ غالباً ـ وهو معاصرٌ له في بَلَدِهِ الأندلس، ومَعَ فسادِ ما بينهما من علاقة الوُدِّ والصَّفاءِ، ألفه علىٰ طريقةِ السُّؤال والجَوابِ، فَيُسأَلُ المُؤَلِّف عن لفظةٍ مشكلةٍ في الحديث الوارد في «المُوطَّأِ»، فيورد الحديث بسنده كما جاءَ هناك، يُورده كاملاً ـ في الغالب ـ ويُحافظ علىٰ رجال السَّند ـ في الغالب أيضاً ـ وقد يَسْقُطُ بعض ألفاظه أو رجاله فيكون مَرَدُّ بعض ذٰلك إلىٰ النُّساخ، ويُحتمل أن يكونَ إيراد الحَديثِ بسنده ليس من صُنْع المؤلِّفِ أصلاً، بل هو من صُنْعِ راوي الكِتَابِ الذي أورد السُّؤال علىٰ المؤلِّف، فيرد السُّؤال هكذا: «وسألنا عبدالملك بن حبيب عن (الالتفاع) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن يَحيىٰ بن سَعيدٍ عن عَمرة بنت عبدالرَّحمـٰن عن عائشة أنَّها قالت: إنْ كانَ رسولُ الله ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبحَ

فَيَنْصَرِفُ النِّساءُ ـ بَعْدَ فَرَاغِهِ ـ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوْطِهِنَّ ما يُعْرَفْنَ من الغَلَسِ» هٰكذا يردُ السُّؤال علىٰ المؤلِّف في الغالب، فهل يا تُرَىٰ وَرَدَ السُّؤال في الأصل عن لفظة (الالتفاع) فأورد السَّائلُ الحديث بنصِّه وسنده ليُعرف موضعُ اللَّفظة من الحديث؟ أو أنَّ السُّؤال عن اللَّفظة فحسب، فأورد المؤلِّف الحديثَ كلَّه بإسناده للغَرَضِ نَفْسِهِ؟ كلاهما محتملٌ. والمرجَّح أنَّها الأولىٰ لا الثانية. ويأتي جَوابُ المؤلِّفِ هَٰكذا: «قال عبدُالملكِ: المُرُوْطُ ـ واحدُها مُرْطٌ ـ: أَكْسِيَةُ صُوفٍ رِقاقٌ. . .» وقد التزم المؤلِّف بهٰذا المَنْهَجِ حتَّىٰ نهايةِ كتابِ «الموطأ»، ثم ذكر في آخر الكتاب أحاديث عن مالكٍ ـ رحمه الله ـ بإسنادها، شرحها بالطَّريقة نفسها (السُّؤال والجَواب) ولم يلتزم فيها بترتيب أبواب (كتب) «الموطأ» وبعضها ليس من «الموطأ» وإنَّما هي من «الجامع». ولا أدري من السَّائل الذي أورد علىٰ المؤلِّف هٰذه الأسئلة، وإن كنت أرجح أنه تلميذه المغامي.

ومما سبقَ يتبيَّنُ أنَّه لم يَشرحْ من أحاديث «المُوطَّأ» إلاَّ ما وَرَدَ فيه لفظٌ مُشكلٌ يُسْأَلُ عنه؛ لذا لم يَشمل الشَّرحُ أحاديثَ «المُوطَّأِ» كلَّها، ولا أغلبها؛ فإطلاقُ «تفسير غريب المُوطَّأ» فيه تَجَوُّزٌ، لكنَّ هٰذا منهجُ شُرَّاحِ المُشكلِ والغَريبِ دائماً سَوَاءً أكان في الحَديث أم في القُرآن أم في غيرهما؛ ويختلف تحديد اللَّفظ المُشكل من عالم إلىٰ عالم.

ومفهوم المُشكل والغَريب عندَ ابن حَبيْبٍ أوسعُ مما يُظَنُّ، فهما ـ كما يفهم من كلامه ـ يُقصدُ بهما غريب أو مشكل اللَّفظِ والمَعْنَىٰ، كذا أظنُّ؛ لذٰلك تطرَّق إلىٰ شَرحِ مَسائِلَ فقهيَّةٍ لا إشكال فيها من حيث اللُّغةِ؛ ولعلَّ الذي جرَّه إلىٰ ذٰلك سيطرة تَخَصُّصه الأصليِّ عليه، فالمؤلِّفُ معدودٌ في الفقهاءِ والمُفتين، أكثر مما هو مَعدودٌ في النُّحَاةِ واللُّغويين، وقد أبدعَ في عرضِ

المسائل الفقهيَّة وأجادَ وأفادَ، بينما هو في اللُّغة لا يَعدُو أن يكونَ مُختلساً لكلام أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سَلاَّمٍ ـ دون غيره ـ مُفْسِداً قَصدَ أبي عُبَيْدٍ في ذٰلك؛ إذْ جرَّده من أغلبِ الشَّواهدِ التي امتاز بها الكتاب، وأسقَطَ عَزْوَ النُّصوص التي نقلها أبوعُبَيْدٍ عن أبي عُبَيْدَةَ، والأَصمعيِّ، وأَبي عَمْرٍو الشَّيبانيِّ وأمثالِهم، فجاءَتِ اللُّغةُ في كتابِ ابنِ حَبِيْبٍ مُبْتَسَرَةً غيرَ موثَّقةٍ وكأنَّه هو الذي نَقَلَهَا، وليس الأمرُ كذٰلك؟!

وكان المأمولُ من رجلٍ متقدِّمٍ رَحَلَ إلىٰ الحِجَازِ وَأَقَامَ فيها مُجاوراً، يسمعُ من العُلماءِ ويَروي عن الفُضلاءِ، في زمنٍ مازالت اللُّغةُ فيه أقربَ إلىٰ الفَصاحةِ، ومازالت مشافهةُ العَرَبِ ـ في غيرِ الحَوَاضِرِ ـ مُمكنةً، والسَّماعُ منهم والنَّقلُ عنهم غيرَ مُتَعَذِّرٍ، فكان الأجدَرُ به ـ رحمه الله وعفا عنه ـ أن يشافهَ العَرَبَ ويَنْقُلَ اللُّغةَ عنهم، ويُضيف إلىٰ المحفوظ من كلام العربِ أكثر مما نقله غيرُهُ؛ لحرصه علىٰ العلمِ، ولجدِّه في التَّحصيلِ، ولحدَّةِ ذكائه، ولندرةِ فطنتِهِ وتيقُّظِهِ. لكنَّنا وجدنا في كتابِ ابنِ حَبيبٍ خلافَ ذٰلك تماماً، فلا نقلَ ولا تَوثيقَ، ولا تَمحيصَ ولا تَحقيقَ، ولم يذكر أحداً ممن تقدَّمه من أهلِ اللُّغة كالأصمعيِّ وأبي عُبَيْدَةَ، والكِسائيِّ والفَرَّاء، والخَليل وسيبويهِ، وحمَّادٍ والمُفَضَّل وأبي عمرو بن العَلاء، وأضرابهم من أئمة هٰذا الشأن، كلُّ ما صَنَعَ هو الإغارةُ علىٰ كلامِ أبي عُبَيْدٍ ونَقْلِهِ وإفسادِهِ؟! والردِّ عليه أحياناً.

وقد أدرك القاضي عياضٌ وابنُ خيرٍ الإشبيليُّ وغيرهما ذٰلك، فقال القاضي[1]: «وتَحَامَلَ في هٰذا الشَّرح علىٰ أبي عُبَيْدٍ والأصمعيِّ وغيره،

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٧.

وانتحل كثيراً من كلام أبي عُبَيْدٍ، وكثيراً ما يقول فيه: أخطأ شارح العراقيين، وأُخِذَ عليه فيه تَصْحِيْفٌ قبيحٌ...».

وقالَ ابنُ خيرٍ[1]: «وأَخَذَ كُتُبَ أبي عُبَيْدٍ إلاَّ أَنَّه خَلَطَهَا بتقديمٍ وتأخيرٍ، وانتَحَلَها، وردَّ علىٰ أبي عُبَيْدٍ في أشياءَ أكثرُها تَحَامَلَ فيها عليه».

ومع أنَّ المؤلِّفَ معدودٌ من النُّحاة، ومترجمٌ في طبقاتهم، وله كتاب في (إعراب القرآن) لا يكادُ يَظهَرُ أثرُ النَّحو في كتابه، ولا تراهُ يُوجِّه لفظةً في الحديث توجيهاً نحوياً إلاَّ ما نَدَرَ، ولعلَّ لزومه المنهج الذي سار عليه أبوعَبَيْدٍ وهو الشَّرحُ والتَّفسيرُ اللُّغويُّ لا يحيدُ عنه هو السبب في ذٰلك، ولا شكَّ أنَّ التَّفسيرَ اللُّغويَّ يَتَّجهُ للمعاني، والإعراب مُرتبطٌ بالمَعنىٰ فكان ينبغي للمؤلِّف أن يُولي هٰذا الجانب بعضَ اهتمامه ـ رحمه الله وعفا عنه ـ لٰكنَّه لم يَفْعَلْ فكان ذٰلك مما يُؤخذُ عليه.

رابعاً: من فوائد الكتاب:

لم يقتصرِ ابن حَبيبٍ في مباحثه اللُّغوية علىٰ ما نقله عن أبي عُبَيْدٍ فقد ضَمَّنه بعضَ الفوائدِ اللُّغوية التي أفادَها من شُيُوخه، وحُضُوره في مجالس العلم ومطالعاته في الكتب، لٰكنَّها فوائدُ قليلةٌ عامةٌ، غيرُ معزَّوةٍ؛ لذٰلك قلَّت فائدتها بالنَّظر إلىٰ تقدُّم عصره، وكان المرجو منه ومن أمثاله أن يضيفَ أضعافَ ذٰلك كما سبق أن أشرنا.

ومن فوائد الكتاب النَّادرة: مباحثُه الفقهيَّة التي نقلها عن شيوخه وخاصَّة من تلاميذ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ الذين شافهوه ونقلوا آراءه التي أفتىٰ بها

---

(١) فهرست ما رواه عن شيوخه: ٢٠٢.

في مَجالسه ودُروسه، التي لا يضمها كتاب، وإنَّما رُويت عنه، حكاها ابنُ حَبيبٍ عنهم، فكتابُ ابنِ حَبيبٍ سجلٌ حافلٌ لمثل هـٰذه الآراء، وهي ـ وإن كانت قليلة نظرًا لصغر حجمه ـ فهي نادِرَةٌ ومُفيدةٌ، وقد أَسهمَ في حفظها وروايتها، ويمكن مقارنتها بالأقوال المَنقولة عن الإمامِ في مصادر الفقه المالكي المختلفة، فتُصحِّحُ، وتُضِيْفُ، وتَشْرَحُ وتُوْضِحُ.

ومن فوائده أيضاً: ما نَقَلَهُ من آراء شُيُوْخِهِ المعزوَّة إليهم، مما لا يَتَضَمَّنُهُ كتابٌ من كتبهم إن كانوا من أهلِ التَّأليف، أو تَكشِفُ جوانب من علمهم وقدرتهم علىٰ الاستنباط، إن لم يكونوا من أهلِ التَّأليف.

ومن فوائده أيضاً: ما ورد فيه من أسانيد الرِّوايات المختلفة للأحاديث فهو ـ وإن كان ضعيفاً في الحديث ـ فرواياته يمكن أن يؤنَس بها، وأن يجمعَ بينها وبين روايات أخرىٰ.

وَمَعَ هَـٰذَا وَذَاكَ: يكشِفُ هـٰذا الكتاب عن جانبٍ مُهمٍّ بحاجة إلىٰ إبراز؛ وهو اهتمام عُلماء الأندلس بفنِّ (غَريب الحديث) الذي وصل فيه كتاب «الدَّلائل في غَريب الحديث» لمؤلِّفه قاسم بن ثابت السَّرَقُسْطِيِّ (ت ٣٠٢هـ) إلى دَرَجَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ من الإتقانِ، وَهُوَ مُحَدِّثٌ ابنُ مُحَدِّثٍ، طَلَبَا العلمَ بالأندلسِ ورَحَلاَ معاً إلىٰ المَشْرِقِ واشتَرَكَا في أغلبِ شُيُوخهما، وَيُقَالُ: إنَّهما اشتراكا في تأليفه، وقيلَ: إنَّ قَاسِمًا مَاتَ قبل إتْمَامِهِ فأتمه أبُوه. وللأندلسيين عنايةٌ كبيرةٌ في هـٰذا الفَنِّ قد لا تَقِلُّ عن عنايةِ أهلِ المَشْرِقِ ـ وإن كان الفضلُ للمُتَقَدِّم ـ فلهم طُرُقُ رواياتٍ مختلفة لـ«غَرِيْبِ الحَديثِ» لأبي عُبَيْدٍ، و«غريب الحديث» لابن قُتَيْبَةَ، و«غريب الحديث» للحَربي، و«غريب الحَديث» للخَطَّابِي و«الغريبين» للهَرَوِيِّ... واحتَفَلَ أهلُ الأندلسِ بهـٰذه التآليف،

ودرسوها واعتنوا بها روايةً وقراءةً واختصاراً، وذكروا في مؤلفَاتهم التَّاريخيَّة المعنيَّة بالتَّراجم أَولَ من أَدخلَ كلَّ كتابٍ منها إلىٰ الأندلس[1] ولهم علىٰ كلِّ كتابٍ منها أسانيدُ مشهورةٌ، وكانت تحظىٰ بعنايتهم بالسَّماع والقراءة، وعند وفودهم إلىٰ المَشرقِ يجلبون نسخَها المُوثَّقةَ إلىٰ الأندلس، يحرِصُون أشدَّ الحِرْصِ علىٰ تَصحيحها تَصحيحاً دقيقاً، ويَعتنون بها عنايةً كبيرةً رحمهم الله.

- **ومن فَوَائِدَ الكِتَابِ**: أنَّه مُؤلَّفٌ بشكلٍ مُختصرٍ مفيدٍ فليس بالطَّويل المُملِّ، ولا القصير المُخلِّ؛ مما يَسهل حملُه وتكثرُ فوائده.

- **ومن فوائده**: قلَّةُ الاستطراد، فلا تكاد تجد المؤلِّف يخرج عن قصده فيه، ولا تستهويه حادثةٌ أو نادرةٌ، وهـٰذا منهجٌ علميٌّ سليمٌ من مناهج الدِّراسات الحَدِيْثَةِ، فأغلبُ القُدَمَاءِ من المُؤَلِّفين لا يلتزمون بهـٰذا المنهج، فيخرجون عن القصد إلىٰ فوائد قد تكون أكثرَ أهميَّةً من مباحث الكتاب الأصليَّة، لكنَّها وُضِعَتْ في غيرِ موضعها، وإذا وُضعت في غير موضعها لم تُلفت النَّظر، ولم يهتدِ إليها كثيرٌ من الباحثين، ولو اهتدىٰ إليها لا تَقَعُ في نفسِ المُطالع الموقع المؤثِّر كما لو وَجَدَهَا في مظنتها، ومكانها الذي نَشَدَها فيه، فيفوتُ اقتناصها علىٰ كثير مِمَّن قصد أمثالها.

- **ويظهرُ في الكتاب**: اهتمامُ المؤلِّفِ بالقراءات فقد تكرر ذكرها في كتابه فهو - وإن لم يكن يلحُّ عليها إلحاحَ المُتَخَصِّصِ - تَكْشِفُ جانباً مُهِمًّا من

---

(١) هـٰذا كله مبثوث في طبقات علماء الأندلس وتراجم رجالها، وقد جَمَعْتُ من ذٰلك قدراً كبيراً أثناء مطالعتي، وكنتُ علىٰ عزم أن أثبت شيئاً من ذٰلك في هـٰذا التَّقديم تحت عنوان (جهود الأندلسيين في غريب الحديث) لكنَّ المقدمة طالت بكثرة شروح (الموطأ) فرأيت الاقتصار عليها، فلعلها تتاح الفُرصة لنشرِ هـٰذا البَحثِ مُستقبلاً إن شاء الله.

هـٰذا الاهتمام، وتُبرز إجادته لهـٰذا الفَنِّ من فُنُونِ المَعْرِفَةِ.

خامساً: العُثُور علىٰ النُّسخة:

لا أَعْرِفُ أَحَداً سَبَقَنِي إلىٰ الكَشْفِ عن هـٰذا الأثر من آثار ابنِ حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ فقد بقي الكتابُ مَجْهُوْلاً لدىٰ الباحثين عن التُّراث من بداية نهضتنا العلميَّة المباركة في البلاد العربيَّة والإسلامية، منذ ما يزيد علىٰ قرن من الزَّمان بل أكثر من ذٰلك، منذ اهتمام المستشرقين بالتُّراث العربي، فلا أعرف أحداً ذكره أو دلَّ علىٰ وجوده؛ لذا يُعتبر هـٰذا التَّعريف أوَّل تعريفٍ بهـٰذا الكتاب، وهـٰذا يُبشِّرُ بخيرٍ عظيمٍ، وأملٍ كبيرٍ، بأنْ يُكشَفَ مُسْتَقْبَلاً عن كُنُوزِ هـٰذا التُّراث التي ما زالت مجهولةً لدىٰ كثير من الباحثين، وهي مَوجُودةٌ في زوايا المكتبات هُنا وهُناك، وهي بحاجةٍ إلىٰ جهود المُخلصين الغيورين علىٰ تُراث هـٰذه الأمة، وسَبَقَ لي ـ ولله الحَمْدُ ـ أن كَشَفْتُ عن كثيرٍ من الآثار لا أعلمُ أحداً سبقني إليها، وذٰلك بفَضْلِ اللهِ تَعالىٰ وتَوفيقه، ثم بالنِّيَّةِ الصَّادقة إن شاءَ الله لخدمة هـٰذا العلم وطلَّابه؛ لذا أمدُّ يدَ الضَّراعة إلىٰ الله تَعالىٰ أن يُعظِمَ الأجرَ والثَّوابَ ويُخلِصَ النيَّةَ له سبحانه. وأنا لم أقل هـٰذا من قبيل المُفاخرةِ والمبَاهَاة وإن كان الشَّاعرُ العَرَبيُّ يقولُ:

* تِلْكَ المَفَاخِرُ لاَ قُعْبَانَ مِنْ لَبَنٍ *

لكنِّي أستَنْهِضُ هِمَمَ الباحِثين المُخْلِصين في الكَشْفِ عن آثار سلفنا الصَّالح رحمهم الله، لاسيَّما في الآثار المَجهولةِ المؤلِّفِ، والقِطَعِ من الكُتُبِ التي قد تَبْدُو عديمةَ الفائدة، وهي ربَّما تكونُ من أَهمِّ الكُنُوزِ وأنفسِها.

وفي صَيْفِ عام ١٤١٧هـ عَلِمْتُ بوجودِ نسخةٍ من شَرحٍ من شُروحِ «الموطَّأ» في مكتبةِ الحرم المَكيِّ الشَّريفِ، وَصَلَتْ حديثاً إلىٰ المكتبة إهداءً

ـ كما علمت من مُدير المَكتبةِ ـ واتصلتُ به هاتفيًّا، وأبديتُ رغبتي في الحُصُولِ علىٰ صورة من الكتابِ، فكان مديرُ المكتبةِ ـ الدُّكتور يُوسف بن عبدالله الوابل ـ حفظه الله تَعالىٰ ـ صديقاً عزيزاً، وهو معروفٌ بخدمةِ الباحثين في هـٰذه المَكتبةِ العامرةِ، فأسرعَ في تلبية طلبي وأحضرَ النُّسخةَ إلىٰ مَنزلي فله منِّي الشُّكرُ والتَّقديرُ، ومن الله جزيلُ الأَجرِ والثَّوابِ.

وَحَالَ ما تَصَفَّحتُ الكتابَ أدركتُ أَهَمِّيَّتَهُ وَعَرَفْتُ مُؤَلِّفَهُ في الحَالِ، وَأَنَّه عبدُالملكِ بن حَبِيْبٍ السُّلَمِيُّ الأندلُسيُّ (ت٢٣٨هـ)، وكان اشتغالي منذ زمن بـ«الاقتِضَابِ في غَرِيْبِ المُوَطَّأِ وإعرابِهِ علىٰ الأبْوَابِ» لأبي عبدالله محمد بن عبدالحَقِّ اليَفْرَنِيِّ التِّلمساني (ت ٦٢٥هـ) وفيه نصوصٌ كثيرةٌ عن ابن حَبيبٍ هـٰذا، ثم اشتغالي بكتاب«التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأِفي معرفة غَوَامضِ إعرابه وغَريبِ لُغاته ومَعانيه» لأبي الوَليد هِشام بن أحمد الوَقَّشِيِّ الأنَدْلَسُيِّ (ت ٤٨٩هـ). لذٰلك لم يَكُنْ من الصَّعب عليَّ إدراك أنَّ هـٰذا الكتاب لابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ لاسيَّما والدَّلائل في داخل الكتاب واضحةٌ صَرِيْحَةٌ بصحَّة هـٰذه النِّسبة.

سادساً: وَصفُ النُّسخة الخطيَّة:

قُلْتُ: إنَّ هـٰذه النُّسخة أُهدِيَتْ إلىٰ مكتبةِ الحرمِ المكيِّ الشَّريف حديثاً من رجلٍ ليس من المصلحة التَّصريح بذكر اسمه جزاه الله خيراً، فلعلَّ دعوةً صالحةً له في أفضلِ بُقعةٍ علىٰ وجهِ الأرضِ ـ مكَّة شرَّفها الله ـ خيرٌ له من التَّنويه به، نسأل الله لنا وله جزيل المَثُوبةِ، وعَظِيْمَ الأَجرِ، وأن يجعلَهَا في ميزانِ حسناته. ورقم الكتاب في المكتبة المذكورة (٤٦١٢ ـ عام) ينقص من أوله ورقةٌ واحدةٌ ـ فيما أظنُّ ـ يبدأ المَوجود منه أثناء الحديث الأول من «المُوَطَّأِ» يقع في ١٨٨ صفحة وفي الصفحة (٢٥) سطراً، هـٰذا في الصَّفحات

التي تخلو من عنوانات رؤوس الفقر ذات الخَطِّ العَرِيض وإن كانت هـٰذه الثانية هي أغلبُ صفحات الكتاب؛ لذٰلك يتراوح متوسط الأسطر بين (٢٢ـ٢٥) سطراً وكلمات السَّطر الواحدِ بينَ (١٥/١٨) كلمة، وقد انفَرطَ عِقدُ نظامِ صَفَحَاتِ الكتاب فتقدَّمَ بَعضُ أوراقِهِ وتأخَّرَ بعضُها، وكان فضلُ إعادتها إلىٰ نظامها يَرجعُ إلىٰ أحدِ الفُضلاءِ من مُطالعي الكتاب، فقد دَلَّل في كلِّ صفحة فيها انقطاعٌ علىٰ بداية الصَّفحة التي تليها بعد عدةِ صفحاتٍ، وقد تتبَّعتُها حتَّىٰ عادَت كلُّ صفحةٍ إلىٰ مكانها، ولم يُفقد منها شيءٌ، والنُّسخة مكتوبة بخطٍّ أندلسيٍّ قديمٍ دقيقٍ هو إلىٰ الجودة والإتقان أقربُ، جاء في آخره: «وصلىٰ الله علىٰ محمَّدٍ وآله وسلم تسليماً، نسخه عبدالرَّحمـٰن بن عيسىٰ بن منغفارد (كذا) لنفسه بيده الفانية، ثم لمن شاء الله تَعَالَىٰ بعده فالله يفهِّمه ما فيه... وكان الفراغُ منه عشيَّة السَّادس والعشرين من [ر]جب الفَرد عام ثمانيةٍ وستِّمائة. والنُّسخَةُ مقروءةٌ ومُصَحَّحَةٌ بعض التَّصْحيحات علىٰ هامشها، قليلةُ الضَّبط بالشَّكل، وعنوانات رؤوس الفقر بخطٍّ كبيرٍ في وسط السَّطر بشكلٍ بارزٍ وخَطٍّ جميلٍ، وعلىٰ النُّسخة أثرُ رطوبةٍ وتقطيع أرضةٍ ذهبت ببعضِ الكلمات خاصةً في الأوراق الأخيرة، أمكن ـ ولله المنَّة ـ قراءة أغلبها، واستغلق منها القليلُ. وكتب علىٰ الورقة الأولىٰ منه (شَرْحُ غريبِ المُوَطَّأ) لكنَّها بخطٍّ مُغايرٍ لخطِّ الأصلِ وهو خطٌّ حديثٌ لا يُعتمد عليه.

ثامناً: عملي في التَّحقيق:

من بَدِهيِّ القَول أنَّ التَّحقيقَ علىٰ نُسخةٍ واحدةٍ شاقٌّ وعَسيرٌ، وهو كمن يسيرُ:

* عَلَىٰ لاَحِبٍ لا يُهْتَدَىٰ بِمَنَارِهِ *

لذٰلك توقَّفتُ في كثيرٍ من المواطن في قراءة بعض الكلمات لم أهتد إلىٰ

وجه الصَّواب فيها، مع أنِّي بذلت في ذٰلك وقتاً وجُهداً، وسألتُ أهلَ الخبرةِ في ذٰلك، وزاد ذٰلك تعقيداً أنَّ النُّسخةَ تكادُ تكونُ خاليةً من الضَّبطِ بالشَّكلِ، والضَّبطُ بالشَّكل في بعضِ الألفاظِ مَدَارُ مادَّةِ البَحْثِ، وبه يُفهم المَقصود، ويكون أحياناً هو موضوعُ بحثِ اللَّفظةِ، والمُؤَلِّفُ ـ رحمه الله ـ لا يُقَيِّدُ اللَّفظةَ بالحُرُوفِ ولا بالنَّظَائِرِ، ومما أعانَ علىٰ قراءة النُّسخة ـ بعد تَوفيق اللهِ ومنِّهِ وعَونِهِ ـ قِلَّةُ التَّصحيفِ والتَّحريفِ، فالنَّاسِخُ ماهرٌ في الكِتابة إلىٰ حِدٍّ بَعِيْدٍ، مُجيدٌ لها حسن الخَطِّ، لٰكن تداخلت بعض الكلمات، وأتت الأرضة علىٰ بعضها، واحترق المدادُ من القدم. . . وفيه أسقاط غير ملحوظة إلاَّ بمقارنة نصوصه بالمصادر التي نقلت عنه، كالنُّصوص التي نقلها أبوعمر بن عبدالبرِّ وأبوالوليد الباجي، وغيرهما، وَحَاوَلْتُ إبراز النَصّ كما تَرَكَهُ مؤلِّفه لذا أضفت بعض عنوانات الكتب التي لم يذكرها النَّاسخ مثل [شَرحُ غريبِ كتاب الطَّهارة]. . . وأمثال ذٰلك؛ لأنَّ الناسخ ذكرَ قوله: (شَرحُ غريبِ كتابِ الحَجِّ) و(شَرْحُ غريبِ كتاب الزَّكاة). . . فأردت أن يكون الكتاب علىٰ نسقٍ واحدٍ؛ لأنَّه غَلَبَ علىٰ ظنِّي أنَّها سقطت سهواً من النَّاسخ، وكلُّ إضافة غلب علىٰ ظنِّي أنها سقطت من الناسخ وضعتها بين قوسين هكذا [ ] ولم أعلِّق عليها بشيءٍ غالباً؛ لأنَّ القوسين يدلان علىٰ المقصود دون تعليق، إلاَّ إذَا كَانَت الزِّيَادَة منقولةً من مصدرٍ آخَر فإنِّي أعلق بما يفهم منه مصدر الزيادة، وأضفتُ رقم الصفحات من الكتاب المخطوط بين قوسين أيضاً ليُستدلَّ بها علىٰ أصله كما هي عادة المُحَقِّقين وأضفتُ رقم الجزء والصَّفحة ورقم الحديث من «الموطأ» مع ذكر الحديث في الأصل تخفيفاً للهوامش.

وفي التَّعليق علىٰ النَّصِّ حاوَلتُ الرَّبطَ بينَ هٰذا الكِتَابِ وبَين الرِّوايات

المُختلفةِ لـ«المُوطَّأِ» المَشهورةِ المُتَدَاولةِ، وكذٰلك ربطتُ بينه وبينَ أهمِّ شروحِ «المُوَطَّأِ» عند ذكر كلِّ كتاب من كتب «الموطأ» فأُحيل في هامشه علىٰ أماكن وجود هـٰذا الكتاب فيها؛ لِيَسْهُلَ الرُّجوعُ إليها لمن أرادَ ذٰلك؛ ونظراً إلىٰ أهميَّة اللُّغةِ في هـٰذا الكتاب، وأنَّها مدارُ البَحْثِ، وموضوعَ الكتاب، فقد خرَّجت الألفاظ اللُّغوية المشروحة من المصادر اللُّغوية المختلفة، مُبتدئاً بكُتُب غَريب الحَديث، جاعلاً غريب أبي عُبيد ـ رحمه الله ـ في المقدمة وأضفت إليها ما تيسَّر من المصادر، وعَزوتُ الآيات القُرآنيَّة إلىٰ سُورها وأرقام آياتها من كتاب الله عزَّ وجلَّ. أمَّا الأحاديث التي أوردها المؤلِّفُ في ثنايا الكتاب فلم أُخرِّجها؛ لأنَّ أغلَبَهَا أحاديثُ ضِعَافٌ؛ فالمُؤَلِّفُ لم يلتزمْ بطريقة المُحدِّثين في التَّوثيقِ، فيلزم لتخريجها والحُكمِ عليها جُهدٌ كبيرٌ مما يثقلُ هوامش النَصِّ، فيكون بمثابة تأليفٍ جديدٍ، هـٰذا من ناحية، ومن ناحية أُخرَىٰ فالكتابُ مؤلّفٌ في الغَريبِ اللُّغويِّ خاصةً. وأمَّا المسائل الفقهية فلم أعتَنِ بتخريجها؛ لأنَّها خارجةٌ عن موضوع الكتاب الأصلي أيضاً وهو غريبُ الحديثِ خاصَّةً. وخرَّجتُ الشَّواهد الشِّعريَّة ونسبتها إلىٰ قائليها إن لم تكنْ منسوبةً، وصحَّحتُ نسبة الأَبيات التي عَزَاهَا المؤلِّفُ إلىٰ غير قائليها، ودلَّلتُ عليها في دواوين الشُّعراء، ومَجاميع الشِّعر، والمَصادر المُختلفة، وأَتممتُ الشَّواهد التي وردت مقطوعةً في الأصل عن سَوَابِقِهَا، ولواحِقِهَا مما يتمُّ به مَعناها أو إعرابها، أو تَرْتَبِطُ به ارتباطاً وَثيقاً؛ وذٰلك لارتباطها بموضوع الكتاب، وعرَّفتُ بالمَجاهيل من أعلام النَصِّ تَعريفاً مُختصراً، وأوليتُ شيوخ المُؤَلِّفِ مزيدَ عنايةٍ وَدَلَّلْتُ علىٰ مصادر تَراجمهم، وعرَّفتُ بالمواضع الواردة في النَّصِّ؛ لدخولها في غَريب الألفاظِ، والله تعالىٰ أعلمُ وهو حسبُنا ونعم الوَكيل، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

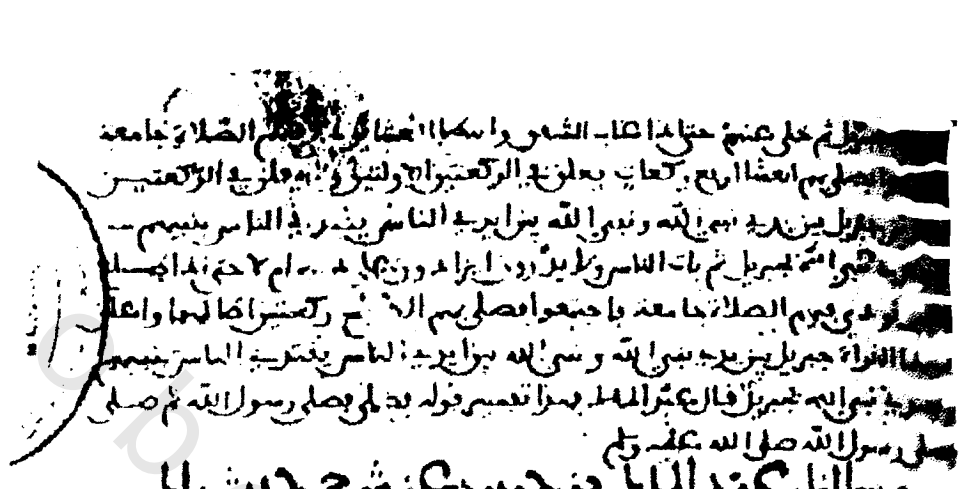

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحة الأخيرة من المخطوط

obeikandl.com

تفسير غريب الموطأ

تأليفُ

عَبدِالمَلكِ بنِ حَبيْبٍ السُّلَمِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ

(١٧٤ ـ ٢٣٨هـ)

حققه وقدَّم له

الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين

مكة المكرمة ـ جامعة أمّ القُرَىٰ

obeikandl.com